

أثناء رئاسته اجتماع هيئة المكتب يشيد بدور المجمع في تعزيز الحوار البناء بين أتباع الأديان، وإبراز قيم الإسلام وتعاليمه



من المؤسسات الدينية والعلمية داخل الدول الأعضاء بالمنظمة خلال الفترة الواقعة ما بين جمادى الآخرة 1445هـ إلى شهر محرم 1446هـ، كما اشتملت البنود على مناقشة ترشيحات الدول لأعضاء جُدد في مجلس المجمع، فضلاً عن تقرير ماليٍّ لمساهمات الدول الأعضاء في ميزانية المجمع للسنة الحالية. هذا، وقد وافقت هيئة المكتب على انضمام أعضاء جدد إلى مجلس المجمع، وهم: الدكتور هشام بن محمود عضواً لجمهورية تونس، والأستاذ طارق عبد الله عضواً لجمهورية موزمبيق، كما أوصى بالموافقة على عضوية كل من معالي الدكتور محمد شهيم علي سعيد عضواً لجمهورية المالديف، والشيخ نور الدين خالق نظروف عضواً لجمهورية أوزبكستان، وذلك بعد إتمام بعض الإجراءات الإدارية الخاصة باعتماد العضوية. وفي الختام عبّر معالي رئيس مجلس المجمع عن شكره الوافر لأعضاء الهيئة الذين عبروا عن تقديرهم وارتياحهم للإنجازات التي حققتها الأمانة العامة، وخاصة فيما يخص سداد المساهمات والمتأخرات على الدول، وعلى العمل الدؤوب والتواصل المستمر مع المسلمين في جميع أنحاء العالم، شاكرًا الدول الأعضاء التي لا تزال تسدد مساهماتها بصورة منتظمة. هذا، وقد حضر الاجتماع الدكتور عبد الفتاح ابنعوف، مدير إدارة التخطيط والتطوير والتعاون الدولي، والأستاذ سعد السمار رئيس قسم الإعلام بالمجمع.

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء -يحفظهما الله- على ما يقدمونه من رعاية كريمة، ودعم متواصل للمجمع، ثم تحدث عن موافقة دولة قطر على استضافة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر مجلس المجمع بمدينة الدوحة، واغتنم هذه المناسبة لرفع شكر المجمع إلى مقام صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ولحكومته ممثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقيادة الأستاذ غانم الغانم. وفي كلمته، عبّر معالي الأمين العام للمجمع، عن بالغ شكر وامتنان أعضاء المجمع وخبرائه ومنسوبيه للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي عموماً، ولدولة المقر المملكة العربية السعودية خصوصاً على ما يحظى به من دعم، ورعاية، وخص بالشكر والثناء حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، يحفظه الله، وذلك على كافة التسهيلات المقدمة للمجمع منذ تأسيسه مما مكنه من تنظيم أنشطته وبرامجه وتنفيذ مشاريعه بكل يسر وسهولة. ثم ناقش الاجتماع البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع التي قدمها معالي الأمين العام للمجمع، والتي اشتملت على المصادقة على محضر اجتماع الهيئة السابق، وعلى اطلاع أعضاء الهيئة على اتفاقيات التعاون والتفاهم التي وقعتها الأمانة العامة للمجمع مع العديد

رأس معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ورئيس هيئة مكتب المجمع، يوم الخميس 04 من شهر صفر لعام 1446هـ الموافق 08 من شهر أغسطس لعام 2024م الاجتماع الأول لهيئة المكتب للمجمع للسنة 2024م، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وقد شارك في الاجتماع معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، المستشار بالديوان الملكي، عضو هيئة كبار العلماء، إمام وخطيب المسجد الحرام، ورئيس مجلس المجمع، ومعالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، وأمين سرّ هيئة المكتب، كما شارك في الاجتماع أصحاب السماحة والفضيلة أعضاء الهيئة المؤقرين، وهم: فضيلة الدكتور أبو بكر دوكوري، وفضيلة الدكتور تيجاني صابون، وفضيلة الدكتور عجيل جاسم النشمي، وفضيلة الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد، وفضيلة القاضي محمد تقي العثماني، وفضيلة الدكتور مرتضى بدر.

هذا، وقد افتتح معالي الأمين العام للمنظمة الاجتماع مرحباً بأصحاب المعالي والسماحة والفضيلة العلماء أعضاء هيئة المكتب، في الاجتماع الأول لهيئة المكتب للعام 2024م، شاكرًا لهم دعمهم المستمر للمجمع، ومشيداً بتقديره الفائق لمعالي رئيس المجمع معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، على ما يقدمه للمجمع من دعم وتوجيه لتحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها، كما أجزل الشكر لمعالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو أمين عام المجمع على جهوده المتميزة في تطوير المجمع والنهوض به من خلال تنفيذ برامجه وأنشطته التي من بينها تعزيز الحوار البناء بين أتباع الأديان، وإبراز قيم الإسلام وتعاليمه التي تركز على السلام والتسامح والعدالة. كما أعرب عن صادق تقديره لأعضاء هيئة المكتب متمنياً لهم مخرجات طيبة لهذا الاجتماع. ومن جانبه، تحدّث معالي رئيس المجمع، ونائب رئيس هيئة المكتب، مرحباً بمعالي الأمين العام للمنظمة، وبأعضاء الهيئة، شاكرًا الجميع على مشاركتهم ودعمهم المتواصل للمجمع، ثم أعرب باسم المجمع عن أسمى آيات الشكر وعبارات التقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ووليّ عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير

المجموعة الآسيوية



فضيلة القاضي محمد تقي العثماني

المجموعة العربية



فضيلة الدكتور عجيل جاسم النشمي

المجموعة الأفريقية



فضيلة الدكتور أبوبكر دوكوري



فضيلة الدكتور مرتضى بدر



فضيلة الدكتور أحمد عبدالعزيز الحداد



فضيلة الدكتور تيجاني صابون محمد

انهيار قيمة الأخلاق في بنية النظام العالمي المعاصر وراء تمادي الكيان الصهيوني في قتل أطفال وحرائر فلسطين بلا رادع

الصهاينة.. نعم إن هشاشة مكانة هذه القيمة في نفوس المتحكمين في العالم المغلوب على أمره هي التي جعلت العالم الحر يشاهد بلا إحساس ما تتعرض له حرائر فلسطين من هتك، وعدوان.. أجل.. إن هوان هذه القيمة على المستكبرين في الأرض هو الذي جعل العالم البائس المسكين يتفرج على ما يعانیه شيوخ فلسطين من صنوف المحن والإحن والتشريد.. بل إن غياب هذه القيمة في وعي الصهاينة المعتدين هو الذي جعلهم ولا يزالون يتمادون في تفجير المشافي، ودور العبادة، والجامعات والمدارس، وتدمير البنى التحتية والفوقية نهاراً جهاراً على المرضى والعجزة والمسنين..»

وجدد معاليه دعوة المنظمة قائلاً: «إن منظمة التعاون الإسلامي تجدد دعوتها الأمة الإسلامية والعالم الحر إلى المسارعة إلى وضع حد للاحتلال البغيض والظلم الغاشم الذي تتعرض له فلسطين المحتلة منذ عقود على أيدي حفنة من الصهاينة المتطرفين الذين تجردوا من كل معاني الإنسانية والرحمة والعدل، كما أنها تجدد دعوتها المنظمات والمؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأزهر الشريف، إلى التعاون والتضامن من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها القيم والمبادئ في هذا العصر، وذلك من خلال تعزيز قيمة الأخلاق في نفوس الناشئة، وتضمين المناهج والمقررات الدراسية القيم والمثل الخالدة، وتربية الأجيال على التمسك بها وتمثلها في حياتهم». وفي ختام كلمته قال: «إن المنظمة إذ تهنيئ جمهورية مصر العربية قيادةً وشعباً ممثلة في دار الإفتاء المصرية على هذا المؤتمر الأني المبارك، فإنها تدعو مخلصه دور وهيئات الإفتاء في العالم إلى تعزيز الوعي بقيمة الأخلاق بإبراز مكانتها، ومركزيتها، وأهميتها في نهوض الأمم، وتقديم الشعوب وتحقيق الاستقرار والتطور والتقدم. وأياً ما كان الأمر، فإن المنظمة واثقة بأن وعد الله آت لا محالة، وأن نصره المبين لعباده المؤمنين قادم لا مناص، وأن الاحتلال والبغي والطغيان زائل قريباً بإذن الله، ويومئذ سيفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو الغالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون». ثم ختم معاليه بعرض جملة مختارة من قصائد أحمد شوقي قائلاً: «رحمك الله يا أمير الشعراء، وحكيم البلغاء، يا أحمد شوقي.. فما أصدق ما قلت، وفهت، وبُخت: صلاح أمرك للأخلاق مرجعه.. فقوم النفس بالأخلاق تستقم

وليس بعامر بنيان قوم إذا أخلاقهم كانت خراباً
وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم ماتماً
وعويلاً

بنيت لهم من الأخلاق ركنًا فحانوا الركن فانهدم
اضطرابا
وكان جنابهم فيها مهيبا وللأخلاق أجدر أن
تهاب

وإذا الأخلاق كانت سلماً نالت النجم يد الملتمس
كذا الناس بالأخلاق يبقى صلاحهم ويذهب
عنهم أمرهم حين تذهب

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن همو ذهبت
أخلاقهم ذهبوا..»



من صنوف المآسي والكوارث يكون بالتفاف أبنائها حول أم القيم، وعماد التقدم، وأساس الحضرة، إنها قيمة الأخلاق، أكرم بها قيمة، وأعظم بها أساساً للتطور والنهضة والرفق» وأشار معاليه إلى أهمية قيمة الأخلاق التي وصفها بأنها هي «النور الذي يستضاء به في ظلمات الظلم والقهر والجور والطغيان والبغي، وهي الشعاع الذي يستنار به في خضم الفتن والمحن والابتلاء والإكراهات، وهي البلمس الذي يستشفى به عند تكاثر الأوجاع وتعاطم الأدوية، وهي الملاذ الآمن من الإلحاد، والجحود، والتهيه، والهوان الحضاري، إنها فوق كل ذلك سبب الانتصارات، ومفتاح الإنجازات، وأساس الإبداعات، والإختراعات، والمنفذ من الأوهام والخرافات..» ثم أوضح ما كان لقيمة الأخلاق من أثر باهر في دخول الناس في الإسلام أفواجا، واستقرار العالم، فقال: «أسألو التاريخ، والتاريخ خير شاهد، أن ديننا الحنيف لم ينتشر بسيف ولا برصاص بل بهذه القيمة الغدوة العظيمة التي جعلت الناس في مشارق الأرض ومغاربها يدخلون في دين الله أفواجا.. أسألو التاريخ والتاريخ خير شاهد أن الحضارة التي سعدت البشرية في ظلها ذات يوم، وانتشر التسامح والتعاون والتضامن والتآزر في أرجائها كانت حضارة انبثقت وقامت على هذه القيمة، قيمة الأخلاق.. أسألو التاريخ والتاريخ خير شاهد أن الحضارات التي قامت ثم انهارت، وظهرت ثم أفلتت كان سبب ذلك كله انهيار هذه القيمة وضمورها في أرجائها، ذلك لأنها هي الروح التي تغذي الحضارات القوة والمناعة، ويؤدي انهيارها فقدانها تلك القوة والمناعة..» وأكد معاليه إلى أن قيمة الأخلاق «باتت اليوم مهددة، ومطاردة أكثر من أي وقت مضى، فذكرها في المحافل والمنديات والمؤتمرات مدعاة إلى تحامل الجائرين، وتسلب المتجبرين، واشتمزاز الظالمين العابثين بالحقوق، والضالعين في الاعتداء على الحرمات والمقدسات، وما أحداث افتتاحية دورة أولمبياد باريس عنكم ببعيد حيث طال الانحلال الأخلاقي صورة يسوع المسيح عليه السلام !!!.. نعم.. إن انهيار قيمة الأخلاق في بنية النظام العالمي المعاصر هو الذي جعل العالم اليوم يتفرج بدم بارد على ما يتعرض له ليل نهار أطفال فلسطين من قتل وتقتيل وتجويع على أيدي

شارك معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، في أعمال المؤتمر العالمي التاسع الذي نظمته الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم عن «الفتوى والبناء الأخلاقي في عالم متسارع» يومي الاثنين والثلاثاء 23-24 من شهر محرم لعام 1446هـ الموافق 29-30 من يوليو 2024م، بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية. هذا، وقد ألقى معاليه كلمة في الجلسة الافتتاحية نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، واستهلها بقوله: «من بوابة الحرمين الشريفين، حيث منظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، من مدينة جدة المحروسة بالملكة العربية السعودية، أنقل إليكم تحيات معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وتحيات معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، رئيس المجمع، وتحيات أصحاب المعالي والسماحة والفضيلة علماء الأمة، ومفكرها أعضاء المجمع وخبرائه ومنسوبيه» ثم أعرب عن شكر وامتنان المنظمة وأجهزتها لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر المبارك، ولحكومته الرشيدة، ولشعب مصر العظيم على كرم الضيافة، وحفاوة الترحاب، داعين الله أن يديم على أرض الكنانة الأمن والأمان والاستقرار والازدهار.. ثم تحدث معاليه عن أهمية موضوع المؤتمر في ضوء ما يموج العالم من تطورات وتغيرات وتقلبات، فقال: «إن مؤتمرنا هذا ينعقد في الوقت الذي يشهد فيه العالم تطورات مذهلة في الفكر والسلوك، وتغيرات متلاحقة في المفاهيم والمطلقات، وتقلبات متصاعدة في المواقف والموازين، وتحديات محترقة في عالم القيم والأفكار والمبادئ، وفوق كل ذلك، فإنه يعاني صراعاً متقدماً بين الحق والباطل، وبين النور والظلام، وبين الرحمة والقسوة، وبين العدل والجور، مما أدى إلى نشوب حروب جهنمية وصراعات دموية في أرجائه لا تفتأ تحصد أرواح الأبرياء من النساء والولدان والشيبان، وتقتضي على الثمرات والممتلكات، وتطال جهاراً نهاراً القيم والمبادئ..» ثم أورد قائلاً: «إن صمود الأمة الإسلامية اليوم شعبياً ومجتمعاتٍ ودولاً أمام كل ما سبق ذكره أعلاه

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا تمنح معاليه درع أيقونة خريجها ومنسوبيها



وقد عبر معاليه عن سعادته البالغة بهذا التكريم الذي يضافه إلى التكريم الذي ناله قبل أشهر من قبل صاحبة الجلالة حرم ملك ماليزيا متمثلا في منحه درجة الأستاذية الفخرية، كما أعرب عن امتنانه العظيم وتقديره الفائق لكل ما قدمته له دولة ماليزيا قيادة وشعبا عموما، والجامعة خصوصا، وذلك منذ أن قدم إليها قبل ثلاثة عقود من الزمن محاضرا عاديا بإحدى كليتها، كلية معارف الوحي، وطالب دكتوراه في آن واحد، واغتنتم هذه المناسبة للتعبير عن شكره للجميع، وخص بالذكر المديرين السابقين المرحوم عليهم الدكتور عبد الحميد بن أحمد أبو سليمان، والأستاذ الدكتور محمد كمال حسن، يرحمهما الله، والأستاذ الدكتور سيد عرابي، يحفظه الله، والأستاذة الدكتورة زليخا قمر الدين، والأستاذ الدكتور نو الكفل عبد الرزاق المدير الحالي يحفظهم الله.

خريجي ومنسوبي الجامعة المتميزين. هذا، وقد سلم معاليه الدرع سعادة تان سري السيد شمس الدين رئيس الجامعة يوم الثلاثاء 17 من شهر محرم لعام 1445هـ الموافق 23 من شهر يوليو لعام 2024م بقاعة الأنشطة الثقافية الكبرى بالمدينة الجامعية غومباك بكوالالمبور، وذلك بحضور منسوبي الجامعة من الأساتذة والإداريين.



احتفاء بإنجازاته المتميزة في المجالات العلمية، والإدارية، والسياسية، والدبلوماسية منذ حصوله على شهادة دكتوراه الفلسفة في الحقوق من كلية الحقوق بالجامعة، وذلك قبل ثلاثة عقود تقريبا، وتقديرا لإسهاماته المقدره في التعريف برؤية الجامعة ورسالتها على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وذلك من خلال تدريسه بإحدى كليتها لمدة ستة عشر عاما، وإشرافه على عدد معتبر من رسائل الماجستير والدكتوراه، وتوليه عددا من المناصب الإدارية المهمة بالجامعة كان آخرها وكيل الجامعة لشؤون العلاقات الدولية والابتكارات، وإشرافه على تأسيس عدد من المعاهد كالمعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، وعلى ما حققه معاليه خلال اثني عشر عاما بعد عودته إلى بلده من إنجازات مشهودة على مستوى البلد، حيث تولى عددا من الحقايب الوازرية، حيث عمل وزيرا للشؤون الدينية، ووزيرا للتعاون الدولي والتكامل الأفريقي، ووزير الدولة برئاسة الجمهورية للشؤون الدبلوماسية، ومستشارا دبلوماسيا لفخامة رئيس الجمهورية، وقد نالت الوازرات التي تولها جائزة أحسن وزير. فضلا عما سبق، فقد تميز معاليه في عالم التأليف حيث صدر له ما يقارب ثلاثين كتابا في مختلف مجالات الفكر والتربية واللغة، والأصول والاقتصاد الإسلامي، والسياسة، ونال مؤخرا جائزة الدوحة للكتاب العربي. لهذا كله، فقد قررت الجامعة الإسلامية العالمية منح معاليه هذا الدرع المسمى الشخصية التي تمثل أيقونة ونموذجا للنجاح، ويمنح سنويا لأبرز شخصية من



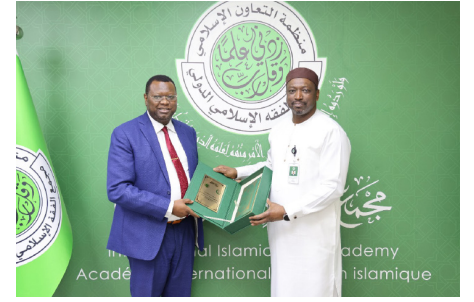
سعادة القنصل العام لجمهورية الجابون بجدة يودّع معالي الأمين العام

الجابون، وأعرب عن تقديره وامتنانه الكبير للسفير على الدعم والاهتمام الذي قدّمه للمجمع خلال فترة عمله قنصلاً عاماً لبلاده في جدة، كما أعرب له عن حزنه على فراق سعادته، ولكنها سنة الحياة عموماً، والحياة الدبلوماسية خصوصاً، وسيحتفظ بما تركه من ذكري طيبة، وذكريات خالدة لدى كل من عرفه وتعامل معه، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة بالملكة المغربية. هذا، وقد حضر اللقاء من المجمع: مدير التخطيط والتطوير والتعاون الدولي والأرشيف الدكتور عبدالفتاح محمود ابنعوف، ومدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة وتقنيات المعلومات والاتصال السيد محمد وليد الإدريسي، ورئيس قسم التعاون والعلاقات الدولية والخارجية الدكتور الحاج مانتا درامي.



الصحيحة عن الإسلام، وتعزيز قيم الاعتدال. واختتم كلمته بالإعراب عن تطلعه إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الأمانة العامة للمجمع وجمهورية الجابون، وخاصة مع المجلس الإسلامي الأعلى بالجابون، كما أكد سعادته استعداداً لتقديم كافة التسهيلات والخدمات اللازمة لإنجاح برامج ونشاطات المجمع. علماً بأنه عُيّن مؤخراً مستشاراً لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى بالإضافة إلى منصبه الجديد سفيراً لبلده لدى المملكة المغربية. من جانبه رحّب معاليه بسعادته، وشكره على هذه الزيارة التي تمثل خير دليل على تقديره وتعاونه مع المجمع، وأعرب عن تمنياته له بكل النجاح في مهمته الجديدة، مؤكداً على أن هذه الزيارة تعكس الرغبة الكبيرة في توطيد علاقات التعاون والتواصل بين الأمانة العامة والمؤسسات العلمية والدينية في جمهورية

زار سعادة السفير عبد العزيز برانلي أوبولو، القنصل العام لجمهورية الجابون بجدة، معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، يوم الثلاثاء 26 من ذي الحجة 1445هـ الموافق 2 من يوليو 2024م بمقر الأمانة العامة للمجمع. وأعرب سعادته عن خالص شكره وتقديره لمعاليه على حفاوة الاستقبال، مشيراً إلى أن هذه الزيارة ستكون الأخيرة له للمجمع بصفتها قنصلاً عاماً لبلاده لانتهاؤها فترة مهمته، وقد جاء خصيصاً للإعراب عن تقديره وإشادته بالتغيرات والتطورات التي شهدتها الأمانة العامة بعد تولي معاليه منصب الأمين العام، ونوّه في هذه الأثناء بحرص معاليه على توحيد صوت الأمة، ونشر المفاهيم



معالي المديرية العامة لـ (سيسرك) تزور المجمع

أبرز بشكل خاص أن المجمع بوصفه المرجعية الفقهية العليا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يقع على عاتقه مسؤولية بيان الأحكام الشرعية في النوازل والمستجدات، وبخاصة مسائل الأسرة والقضايا المالية والفكرية والثقافية والتربوية، مؤكداً على استعداد المجمع «بتوطيد العلاقات من خلال توقيع اتفاقية تعاون في العاجل القريب تتضمن صياغة واضحة لمجالات التعاون الممكنة بين المؤسستين حول القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك». هذا، وقد حضر اللقاء الدكتور الحاج مانتا درامي، رئيس قسم التعاون الدولي والعلاقات الخارجية بالمجمع.



والشراكة بين المجمع والمركز، وأردفت قائلة: «يمكن للمجمع ومركزنا تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، على سبيل المثال -لا الحصر-: دعم تعليم البنات وتمكين المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك اعتماداً على الإحصائيات الموثوقة التي يعدها المركز حول مختلف القضايا الاجتماعية داخل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما يمكننا التعاون في تعزيز الوعي بمختلف القضايا الاجتماعية التي تهتمّ دولنا». من جانبه، رحب معاليه بضيفته، وسعادة الدكتورة السيدة نيندن أوكتافاروليا شانتي، مديرة إدارة التدريب والتعاون الفني بالمركز، شاكرًا لهم على الزيارة، والحرص على تعزيز التعاون والتواصل بين المجمع والمركز، ثم قدّم نبذة مقتضبة عن المجمع، ورؤيته، ورسالته، ومبادراته، ومشاريعه، حيث

على هامش زيارتها الرسمية للمملكة العربية السعودية، زارت معالي السيدة زهرة زمرد سلجوق، المديرية العامة لمركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (سيسرك) في تركيا، يوم الأربعاء 26 من شهر ذي الحجة لعام 1445هـ الموافق 3 من شهر يوليو 2024م، مقر الأمانة العامة للمجمع بجدة. وكان في استقبالها لدى وصولها معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع. هذا، وقد أعربت معاليها عن سعادتها بزيارة المجمع، شاكرة معاليه على حسن الاستقبال، وحفاوة الترحاب، كما أعربت عن رغبتها في تعزيز التعاون



سعادة المندوب الدائم لدولة الكويت يشيد بإسهامات المجمع

الوافي لإسهامات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في خدمة الأمة الإسلامية، وأتمنى له التوفيق، والنجاح، مع أطيب الأمنيات» كما رحب سعادته باستعداد دولة الكويت التام لاستضافة دورة من دورات المجمع القادمة بإذن الله تعالى تأكيداً على دعمها ورعايتها للمجمع. وفي نهاية الزيارة أهدى سعادته لمعالیه درعا جميلاً، كما أهداه معاليه نسخة من منشورات المجمع، ثم زار سعادته ومرافقه المرافق الإدارية ومكتبة المجمع. هذا، وقد حضر الاجتماع سعادة السيد حميد المطيري، نائب القنصل العام لدولة الكويت بجدة، والدكتور عبد الفتاح ابنعوف، مدير إدارة التخطيط والتطوير والعلاقات الخارجية، والأستاذ خالد الأحمدى رئيس قسم الشؤون المالية، والأستاذ سعد السمار رئيس قسم الإعلام بالمجمع.



المجمع، وجيل ثناء أعضائه، وخبرائه، ومنسوبيه لدولة الكويت قيادة وشعباً على دعمهم الدؤوب، ورعايتهم الدائمة للمجمع من تأسيسه إلى يومنا هذا، مشيداً بالإسهام الفكري والعلمي المتميز لعلماء ومفكري دولة الكويت في دورات ومؤتمرات وندوات المجمع المختلفة، علماً بأن دولة الكويت تمثل بجدارة وافتقار المجموعة العربية في هيئة مكتب المجمع منذ سنوات. واغتنم معاليه هذه السانحة لتجديد الشكر والعرفان والامتنان لدولة الكويت على استضافتها دورتين من دورات المجمع تأكيداً على دعم قيادتها الرشيدة، وحرصها الدائم على الارتقاء بالمجمع نحو مدارج الجودة والإتقان. ومن جانبه أعرب سعادة السفير عن بالغ سعادته بهذه الزيارة، وسجل مشاعره في دفتر التشریفات قائلاً: «أود أن أنتهز هذه السانحة لتقديم خالص الشكر والتقدير إلى معالي الأخ الدكتور قطب سانو على حسن الاستقبال، وحفاوة الترحيب، وعلى الشرح

في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين دولة الكويت ومجمع الفقه الإسلامي الدولي زار سعادة السفير السيد محمد سعود المطيري القنصل العام والمندوب الدائم لدولة الكويت لدى منظمة التعاون الإسلامي مقر الأمانة العامة للمجمع بجدة يوم الخميس الموافق 3 من شهر صفر لعام 1446هـ الموافق 7 من شهر أغسطس لعام 2024م، وذلك برفقة نائبه السيد حميد المطيري. وكان في استقباله لدى وصوله معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، الذي رحب به وبمرافقه ترحيباً حاراً، معبراً عن وافر شكره، وفائق تقديره لسعادته على هذه الزيارة التي تعد الأولى لسعادته منذ تعيينه قنصلاً عاماً ومندوباً دائماً لدولة الكويت لدى المنظمة بالملكة العربية السعودية. هذا، وقد أعرب معاليه عن عظيم امتنان



مدير إدارة الفتاوى يشارك في ندوة جدة عن القدس وحرب غزة: الهوية والوجود الفلسطيني مهددان بالطمس

من خلال تكثيف سياسة التهويد، ووضعها في سياق أوسع ضمن الإجراءات غير القانونية المماثلة في أماكن أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في ضوء الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، والتهجير القسري الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين، والانتهاكات الصارخة الأخرى للقانون الدولي. وقد تضمن برنامج الندوة جلسة افتتاحية ألقى خلالها معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي كلمته، كما شارك في الندوة عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، على رأسها المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، وشارك فيها ممثلون عن منظمة الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بكلماتهم حول القضية. هذا، وقد تضمنت الندوة جلسة نقاش حول «القدس في ظل الحرب على غزة: تحديات السلام والأمن في المنطقة وخارجها» بمشاركة أربعة خبراء من مدينة القدس.



لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكان عنوان الندوة: «القدس وحرب غزة: الهوية والوجود الفلسطيني مهددان بالطمس». وتهدف الندوة إلى تسليط الضوء على سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في التهجير القسري، ومصادرة ممتلكات الشعب الفلسطيني في مدينة القدس

شارك سعادة الأستاذ عبد الله عمر التميمي، مدير إدارة الفتاوى والمراجعات والمكتبات، ممثلاً لمعالي الأمين العام للمجمع، يوم الاثنين 25 من شهر ذي الحجة 1445هـ الموافق 01 من شهر يوليو 2024م بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، في الندوة الدولية التي عقدها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع

د. عبد الفتاح أبنعوف: الذكاء الاصطناعي.. فرصة لتحقيق أكبر المكتسبات في مجال حقوق الإنسان!

الوفيرة وتحليلها وفق السياسات التي تخدم مجالات حقوق الإنسان، والاستفادة والاكتساب من الفرص والتحديات التي يمكن أن يطرحها الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان. والتنبه للمخاطر التي تؤثر على استغلال الحقوق الشخصية، والتعدي عليها، وتفعيل المساءلة القانونية فيما يتعلق بانتهاك معايير حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، مثل: مراعاة اختراق الأنظمة للذكاء المستخدمة في العلاج، وعدم الإضرار بالمرضى وبرمجة الأجهزة في العلاج، والحذر من إعطاء العلاج الخاطئ حتى لا يؤدي إلى إزهاق الأرواح وهلاك الأنفس. وفي جانب حفظ الدين، ينبغي مراعاة استخدام الذكاء الاصطناعي بعيداً عن الإساءة بما يمس العقيدة والشعائر والأخلاق الإسلامية، والمحافظة على القيم النبيلة والأخلاق الحميدة من عدم الفساد والإفساد. وفي جانب حفظ العقل: ينبغي مراعاة كل ما يخالف حفظه أو الإضرار به، مثل: الترويج للأفكار الضالة الهدامة، ونشر الإلحاد، واستخدام البرمجة في تجارة المسكرات والمخدرات، وغيرها. أما في جانب حفظ المال، ينبغي مراعاة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بحماية أموال الغير، وعدم التعدي على حساباتهم الإلكترونية وممتلكاتهم من خلال برامج القرصنة الحديثة التي تؤدي إلى هلاك الأموال من أصحابها وضياعها. وأخيراً في جانب حفظ العرض والنسل، لا بد من مراعاة جوانب التقنية عند الاستخدام للذكاء الاصطناعي من تحريم الاعتداء على الأعراض والترويج للفاحشة ونشر الفضائح من خلال التزييف للبرامج المفبركة بالترويج سلباً بنشر الأباطيل والأكاذيب لحرمة قذف المحصنات العفيفات، وعموم الفساد الأخلاقي في الشعوب والمجتمعات. ثم أكد سعادته من خلال الورقة بأننا إذا نظرنا إلى هذا الذكاء من خلال هذه المقاصد استطعنا أن نضع الضوابط التي تعصمه من الانفلات، وتعصمه من أن يصبح أداة هدم وتدمير في مجتمعاتنا، أي: لا نوظفه فيما يعود بالضرر والمفسدة على النفس، ولا نوظفه فيما يؤثر على التنوع البشري على مقصد حفظ العرض وحفظ النسب، ولا نوظفه فيما يؤدي إلى انتهاك الخصوصية، والتعدي على حقوق الغير، والسعي في التشهير به أو تدميره في مستقبله، أو في ما يتعلق بخصوصياته، بل لا نوظفه فيما يضر بالدين، بل نجعله أداة نتعامل معها لتعزيز الوعي بأحكام ديننا، ولتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والأحكام التي تحكم مجالات حقوق الإنسان في شريعتنا، كالالتزام بالمبادئ الإسلامية الأخلاقية العميقة. ذلك لأن الإنسان هو الذي يبرمج هذا الذكاء ويطوره، فالأصل فيه أن يكون صاحب مبدأ وخلق رفيع، يراعي هذه القيم الأخلاقية، والمبادئ الروحية التي لا تتعارض مع شريعتنا الغراء.



ولذلك ينبغي علينا تفعيل القيم المثلى بتوجيه سلوك من يعملون في تطوير هذه البرمجيات لتحقيق مقاصد الشريعة من خلال الاستناد إلى النصوص العامة المرنة من الكتاب والسنة، واستصحاب القواعد الفقهية والأصولية، والالتفات إلى المآلات، وتحكيم المصالح والمفاسد فيما توجد به الأيام من أشكال وأنماط للتطور السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، وتنوع المعارف والعلوم الطبيعية التطبيقية إقداماً وإحجاماً. ثم تحدث عن أثر هذا الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والعمل على وضع الضوابط والمرتكات التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر من المكتسبات لهذا الذكاء في مجال حقوق الإنسان، سعياً إلى أن يصبح هذا الذكاء أداة إعمار، وأداة بناء، وأداة تقدم وتطور وتطوير للمجتمعات، وألا يتحول إلى أداة هدم وتدمير، ويتحقق ذلك من خلال ضرورة تحقيق المقاصد الشرعية الإطار الذي تتحرك منه من أجل حماية هذا الذكاء، وجعله ذكاءً خادماً للإنسان كما يخدمه ذكاؤه الطبيعي، وذكاؤه الحقيقي، تعاوناً وتكاملاً بين العلماء والمختصين في هذا الذكاء، مؤكداً في هذا السياق بأن هذه العلوم والرياضات والخوارزميات المعقدة أساسها ومرتكزها الذي انطلقت منه نتاج لأساس وإرث تاريخي إسلامي عظيم وضعه العلماء المسلمون العظماء مثل: ابن الهيثم، والخوارزمي الذي أسس علم الرياضيات الحديثة، وغيرهم ممن لهم قدم السبق في هذا المضمار، ولكنها في الوقت نفسه، هذه النازلة، وهذا الوافد يمكن أن يتحول إلى نقمة والعياذ بالله نخشاه، ونتجنب ونحشى ألا يكون لها هذا الأثر المدمر للفرد والمجتمع. وأوضح سعادته أن مقصد حفظ النفس مقدم على حفظ الدين؛ لأنه لا دين بلا نفس؛ ولأن النفس تقدم ويضحى بالدين من أجل المحافظة على النفس، وفي إطار المحافظة على حقوق الإنسان حقيق علينا أن نحافظ على الأنفس ونجعله أداة ووسيلة تنفعنا، وتقتصر عنا المسافات، ونعمل من خلال دراسته، والتعمق فيه إلى زيادة الوعي، واكتساب المعارف في البرمجيات والتحليل الاستراتيجي، وتجميع البيانات

ألقى سعادة الدكتور عبد الفتاح محمود أبنعوف، مدير إدارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلاً لمعالي الأمين العام للمجمع، كلمة في الدورة العادية الثالثة والعشرين للهيئة حول: «أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.. التحديات والفرص»، يوم الأحد 24 من شهر ذي الحجة 1445هـ الموافق 30 من شهر يونيو 2024م بمدينة جدة. هذا، وقد استهل كلمته في الجلسة الأولى بعنوان (المنظور القانوني الدولي/ المعايير والإسلامي لحقوق الإنسان بشأن الذكاء الاصطناعي) بالتعبير عن شكر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على تنظيم هذه الدورة في هذا الموضوع الهام الذي يؤكد رعايتها الدائمة والدائمة لكل ما يتعلق بمجال حقوق الإنسان، ثم تحدث عن أن أحكام الشريعة ومبادئها تهدف إلى تمكين الإنسان من الاستفادة من كل تطور علمي يؤدي إلى تنمية قدراته تحقيقاً لمبدأ إعمار الأرض، من خلال الأهمية الكبرى المناطة بتراننا الفكري الزاخر الذي يضم بين جنباته قيماً عظيمة، أساسها تحقيق الخير للبشرية ورفع الحرج والمشقة عنهم، وإرادة البسر لهم. مبيئاً أن الفقه الإسلامي مسيرٌ لجميع جوانب الحياة، وأنه لا يمكن أن تحدث حادثة أو تنزل نازلة إلا ويوجد لها حكم في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام. وقد ورد عن الإمام الشافعي قوله: «فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله تعالى الدليل على سبيل الهدى فيها». كما تحدث عن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: قدرة الآلات وأنظمة الحاسب على أداء المهام التي ترتبط عادة بالذكاء البشري، مثل: القيام بتحليل لمواقف الحياة الواقعية، والتخطيط، وتنفيذ المهام، وحل المشكلات، ويتم ذلك عبر تطوير البرمجيات الخوارزمية لتعزيز قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على التفاعل مع البشر والبيئة الطبيعية. مبيئاً أن هذا الذكاء الذي يصطلح عليه بـ(الاصطناعي) وهو في حقيقته جزء من الذكاء البشري، وأن الذكاء البشري هو الذي أنتج هذا الذكاء، وهو تفرع منه، وبات اليوم يفوق هذا المعلم الذي أنشأه، وربما في المستقبل القريب قد يحل محله.

الاجتماع الدوري الشهري الثالث والأربعون لمنسوبي المجمع

• التأكد من المراجعة النهائية للإصدار الخامس لكتاب القرارات باللغات الثلاث لإرساله إلى المطبعة، وتوزيعه على المشاركين في الدورة، على أن تتم طباعة القرارات باللغة الفارسية والأردية والتركية بعد الانتهاء من مراجعتها في دار نشر معروفة في إيران، وباكستان، وتركيا، بعد تزكيته من قبل أعضاء المجمع في البلدان المذكورة.

• البدء في توزيع نسخة المجلة من العدد عشرين (20) على الأعضاء، وعلى الجهات العلمية المختلفة التي سبق أن وُزعت لها مطبوعات المجمع، وضرورة الانتهاء من توزيع النشرات المتعثرة للجهات.

• مراسلة الباحثين في الدورة الذين قُبلت أبحاثهم وفق شروط ومحاور الاستكتاب بقبول البحث، مع إخطارهم بإرسال ملخص لأهم نتائج البحث.



الاجتماعات القادمة سيتم تفعيل الاجتماعات المشتركة لتكون حصراً وقصراً في مداولاتها حول الدورة القادمة والاستعدادات لها في الصورة النهائية. وكما جرت عليه العادة في مثل هذه الاجتماعات، فقد أفسح معاليه المجال أمام منسوبي المجمع لإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول سير العمل في المجمع. هذا، وقد استمع إلى الملحوظات والمقترحات، ثم اتخذ الاجتماع عدة قرارات، من أهمها:

رأس معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، يوم الأحد 08 من شهر محرم لعام 1446هـ الموافق 14 من شهر يوليو لعام 2024م الاجتماع الدوري الشهري الثالث والأربعين لمنسوبي المجمع، بمقر الأمانة العامة للمجمع بمدينة جدة. هذا، وقد افتتح معاليه الاجتماع بالترحيب بالحاضرين، وشاكراً للجنة العلمية للمؤتمر على جهودها المبذولة في الانتهاء من مراجعة البحوث العلمية الواردة للأمانة العامة، وبيان الملحوظات عليها، كما تطرق إلى ضرورة إرسال جميع الأبحاث الواردة إلى المطبعة، وذلك بغرض معرفة التكلفة المالية للطباعة، والفترة الزمنية للتسليم، موجّهاً معاليه إدارة البحوث والموسوعات للتواصل معهم. ثم أخبر معاليه الموظفين بأن

الاجتماع الأسبوعي المشترك التاسع عشر للإدارات والأقسام



في جميع موضوعات وتفاصيل الدورة.

• الانتهاء من إعداد القائمة النهائية للمشاركين وصور جوازاتهم، لإرسالها للجهة المنظمة للدورة.

• تذكير جميع المشاركين بضرورة إرسال جميع وثائقهم المطلوبة والإسراع في إرسالها، وبخاصة أعضاء المجمع.

للتباحث حول موضوعات الدورة وترتيباتها. هذا، وقد حث معاليه الجميع على العمل بروح الفريق الواحد، وبذل روح التعاون والمشاركة - كما هو معهود في الدورة الماضية - لإنجاز وتنفيذ الأعمال بهدف إنجاح الدورة. هذا، وقد استعرض الوفد ما أسفرت عنه الزيارة، وما تم فيها خلال اللقاء مع الجهة الداعية، موضحاً بأنهم توصلوا إلى أهم النقاط المطلوبة من المجمع، مع ضرورة إرسالها في أقرب وقت ممكن. ثم ناقش الاجتماع بنود القرارات الصادرة عن الاجتماع السابق، وصدرت عنه عدة قرارات جديدة، من أهمها:

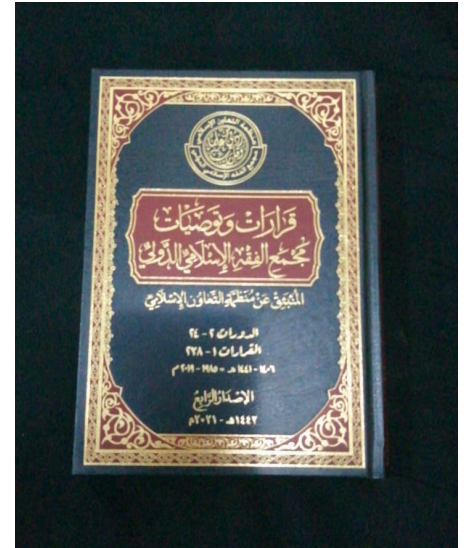
• العمل على إدراج جميع ملفات الدورة في تبادل الملفات لاطلاع جميع الموظفين عليها، وإبداء ملحوظاتهم - إن وجدت -

رأس معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو، الأمين العام للمجمع، الاجتماع الأسبوعي المشترك التاسع عشر للإدارات والأقسام، يوم الخميس 13 من محرم لعام 1446هـ الموافق 19 من شهر يوليو لعام 2024م، بمقر الأمانة العامة بجدة. وفي مستهل الاجتماع رحّب معاليه بالحضور، وشكرهم على المشاركة في الاجتماع، مبيّناً على أن هذا الاجتماع، والاجتماعات القادمة ستكون مشتركة بين الإدارات والأقسام لمتابعة سير العمل على تجهيزات وإعدادات الدورة السادسة والعشرين للمجمع، منوهاً بأهميتها القصوى خلال هذه الفترة الحساسة التي تسبق إقامة الدورة، كما أشاد معاليه بجهود وفد المجمع الذي أوّده إلى دولة قطر

نافذة على قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي

الشرعية، ومنظمات الصحة، ومؤسسات التعليم والتربية في أرجاء المعمورة، فضلاً عن أنها غدت الأسس العلمية والضوابط الشرعية التي تحظى قبولا واعتبارا من فقهاء وعلماء الأمة ومفكرها. ورغبة في التعريف والتذكير بتلك القرارات قررت الأمانة العامة للمجمع تخصيص الصفحات الأخيرة من نشرتها الإخبارية الشهرية لنشرها تباعاً، تعريفاً بمحتوياتها الرصينة، وتذكيراً بأهميتها القصوى، وإظهاراً لمئاتها الراسخة، ورزانتها المتماسكة، سائلين المولى الكريم أن يجزل المثوبة العظيمة، ويضاعف الأجر العظيم لأولئك الأعلام الكرام من الفقهاء والخبراء الذين شاركوا في تشكيلها، وأسهموا في صياغتها، وأن يجعلها مما ينفع الناس ويمكث في الأرض. وعلى الله قصد السبيل.

منذ أربعة عقود ما برح مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي يصدر بين الفينة والأخرى قرارات شرعية ناصعة، ناجعة، ساطعة، وذلك إزاء النوازل والمستجدات التي لا تفتأ تترى تدهام الحياة المعاصرة، وتهم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وقد بلغ عدد تلك القرارات التي أصدرها المجلس مائتين وخمسة وخمسين (255) قراراً في قضايا الفكر، والتربية، والاجتماع، والاقتصاد، والحلال، وسواه. ولله الحمد، حيث إن تلك القرارات باتت اليوم تمثل المرجعية الفكرية التي تلوذ بها كثير من الدول، وتلتزم بها المجتمعات، وتطبقها الشعوب والأفراد، كما أصبحت تمثل الفتاوى الشرعية التي تستند إليها الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة في تطبيقاتها وممارساتها، وتلتزم بها كثير من المحاكم



قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشرة
لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي
المنامة (مملكة البحرين)
25-30 رجب 1419هـ
14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قرار رقم: 98 (11/1)
بشأن الوحدة الإسلامية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع الوحدة الإسلامية. وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى أن هذا الموضوع من أهم المواضيع التي تحتاج من الأمة الإسلامية اليوم إلى بحثها من الناحيتين النظرية والعملية؛ وإن العمل على توحيد الأمة الإسلامية فكرياً وتشريعياً وسياسياً، وشدها إلى عقيدة التوحيد الخالص، من أهم أهداف هذا المجمع الدولي،

قرر ما يلي:

أولاً: إن الوحدة الإسلامية واجب أمر الله تعالى به وجعله وصفاً لازماً لهذه الأمة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:103]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الأنبياء:92]، وأكدت ذلك السنة النبوية قولاً وعملاً، حيث قال النبي ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم)، وحقق عليه الصلاة والسلام هذه الوحدة فعلاً بالمواخاة بين المهاجرين

ثالثاً: إن الاختلافات الفقهية التي مبناها على الاجتهاد في فهم النصوص الشرعية ودلالاتها، أمر طبعي في حد ذاته، وقد أسهمت في إغناء الثروة التشريعية التي تحقق مقاصد الشريعة وخصائصها من التيسير ورفع الحرج.

رابعاً: وجوب الالتزام بحفظ مكانة جميع الصحابة رضي الله عنهم، ودعوة العلماء إلى التنويه بمنزلتهم وفضلهم في نقل الشريعة إلى الأمة والتعريف بحقهم عليها، ودعوة الحكومات إلى إصدار الأنظمة التي تعاقب من ينتقص من شأنهم في أي صورة من الصور، لما لذلك من رعاية حرمة الصحابة رضي الله عنهم واستئصال سبب من أسباب التفرق.

خامساً: وجوب الالتزام بالكتاب والسنة، وهدى سلف الأمة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، ونبذ الضلالات، وتجنب ما يثير الفتن في أوساط المسلمين، ويؤدي إلى الفرقة بينهم، والعمل على توظيف الجهود للدعوة إلى الإسلام ونشر مبادئه في أوساط غير المسلمين.

التوصيات:

- لا يخفى أن عصرنا هو عصر التكتلات التي لها تطبيقاتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية تحت شعارات العولمة والعلمانية والحدثة وبسبب الانفتاح الإعلامي دون أي قيود أو ضوابط، مما يجعل العالم الإسلامي مستهدفاً لإزالة خصوصياته وتذويب مقوماته ومعالم حضارته الروحية والفكرية، ولا تتم حماية أمتنا من هذه الأخطار إلا باتحادها وإزالة

والأنصار وقرر ذلك في أول وثيقة لإقامة الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة التي فيها وصف المسلمين بأنهم (أمة واحدة من دون الناس). إن هذه النصوص من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وما في معناها، تقتضي أن يجتمع المؤمنون تحت لواء الإسلام، مستمسكين بالكتاب والسنة، وأن ينبذوا الأحقاد التاريخية والنزاعات القبلية والأطماع الشخصية والرايات العنصرية. وحينما قاموا بذلك تحققت القوة لدولة الإسلام في عهد النبوة ثم في الرعيل الأول، وانتشر دين الإسلام ودولته في الشرق والغرب وقادت الأمة الحضارة الإنسانية بحضارة الإسلام التي كانت أعظم حضارة قامت على العبودية لله وحده، فحققت العدل والحرية والمساواة.

ثانياً: إن الوحدة الإسلامية تكمن في تحقيق العبودية لله سبحانه اعتقاداً وقولاً وعملاً، على هدي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، والحفاظ على هذا الدين الذي يجمع المسلمين على كلمة سواء في شتى مناحي الحياة من فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية. وما أن ابتعدت الأمة الإسلامية عن مقومات وحدتها حتى نجمت أسباب التفرق التي تعمقت فيما بعد بأسباب كثيرة منها جهود الاستعمار الذي شعاره (فرق تسد)، فقسم الأمة الإسلامية إلى أجزاء ربطها بأسس قومية وعرقية وفصل بين العرب والمسلمين، وانصبت معظم جهود المستشرقين إلى تأصيل التفرق في دراساتهم التي روجوها بين المسلمين.

الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (العلمانية)، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى خطورة هذا الموضوع على الأمة الإسلامية،

قرر ما يلي:

أولاً: إن العلمانية (وهي الفصل بين الدين والحياة) نشأت بصفتها رد فعل للتصرفات التعسفية التي ارتكبتها الكنيسة.

ثانياً: انتشرت العلمانية في الديار الإسلامية بقوة الاستعمار وأعوانه، وتأثير الاستشراق، فأدت إلى تفكك في الأمة الإسلامية، وتشكيك في العقيدة الصحيحة، وتشويه تاريخ أمتنا الناصع، وإيهام الجيل بأن هناك تناقضا بين العقل والنصوص الشرعية، وعملت على إحلال النظم الوضعية محل الشريعة الغراء، والترويج للإباحية، والتحلل الخلقي، وانهيار القيم السامية.

ثالثاً: انبثقت عن العلمانية معظم الأفكار الهدامة التي غزت بلادنا تحت مسميات مختلفة كالعنصرية، والشيعوية والصهيونية والماسونية وغيرها، مما أدى إلى ضياع ثروات الأمة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وساعدت على احتلال بعض ديارنا مثل فلسطين والقدس، مما يدل على فشلها في تحقيق أي خير لهذه الأمة.

رابعاً: إن العلمانية نظام وضعي يقوم على أساس من الإلحاد يناقض الإسلام في جملته وتفصيله، وتلتقي مع الصهيونية العالمية والدعوات الإباحية والهدامة، لهذا فهي مذهب الحادي يأباه الله ورسوله والمؤمنون.

خامساً: إن الإسلام هو دين ودولة ومنهج حياة متكامل، وهو الصالح لكل زمان ومكان، ولا يقر فصل

(ب) الدعم المطلق لفلسطين المجاهدة وأرضها المباركة ومسجدها الأقصى أولى القبلتين، في معركتها الاستقلالية والوقوف بجانبها وجانب الشعب الفلسطيني في صموده.

(ج) إدانة الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي فيما يقوم به من ألوان التنكيل وصور العدوان البشع على الشعب الفلسطيني المناضل في سبيل حريته وتحرير مقدساته.

سادساً: الاهتمام بالآليات المطروحة التي لها أولوية في تحقيق الوحدة الإسلامية مرحليا مثل:

(1) إعداد المناهج التعليمية على أسس إسلامية.

(2) وضع الاستراتيجية الإعلامية الإسلامية المشتركة.

(3) إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

(4) إقامة محكمة العدل الإسلامية.

سابعاً: قيام الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي بتكوين لجنة من أعضاء المجمع وخبرائه لوضع دراسات عملية قابلة للتطبيق تراعي واقع الأمة الإسلامية، وتشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتضع آليات تحقيق الوحدة في هذه المجالات مع الاستفادة من الجهود القائمة حالياً في إطار المنظمات العربية والإسلامية، والاستعانة بالمختصين في المجالات المختلفة.

ولضمان جدية نشاط هذه اللجنة وتنفيذ نتائج دراستها، نوصي باعتماد تشكيلها ومهامها من منظمة المؤتمر الإسلامي.

والله الموفق؛؛

قرار رقم: 99 (11/2) بشأن العلمانية

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره

أسباب التفرق لا سيما أن أمتنا تملك العديد من مقومات الوحدة التي تشمل الوحدة الاعتقادية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والثقافية.

وعليه يوصي المجمع بما يلي: أولاً: تأكيد قرار المجمع رقم: 48 (5/10) بشأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما تبعه من توصيات في الموضوع ذاته، وقرار المجمع رقم 69 (7/7) بشأن الغزو الفكري في التوصية الأولى.

ثانياً: التأكيد على حكومات البلاد الإسلامية بدعم جهود كل من منظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي باعتبارهما من صور الوحدة بين المسلمين سياسياً وفكرياً.

ثالثاً: تجاوز النزاعات التاريخية، فإن إثارتها لا تعود على الأمة إلا بإذكاء الضغائن وتعميق الفرقة.

رابعاً: التزام حسن الظن وتبادل الثقة بين المسلمين دولا وشعبوا، بتوجيه وسائل الإعلام إلى تنمية روح التآلف وإشاعة أخلاقيات الحوار واحتمال الآراء الاجتهادية.

خامساً: الاستفادة من القضايا المصرية التي توحد الأمة الإسلامية وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى أولى القبلتين ومسرى رسول الله ﷺ لدرء الأخطار التي تهدد إسلاميتها، والتأكيد على أنها قضية المسلمين جميعاً.

ويناشد المشاركون في المؤتمر حكومات البلاد الإسلامية مضاعفة اهتمامها بهذه القضية وأمثالها، والمبادرة إلى الإجراءات المناسبة، ومنها:

(أ) التنديد بما تتعرض له الأراضي الفلسطينية وأهلها من سياسات التهجير والاستيطان والتهويد، وما يعانيه الإنسان الفلسطيني من احتلال وظلم وقمع وحرمان وقتل وتشريد وامتهان لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.

قرار رقم: 101(11/4) بشأن بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية

في مجال القطاع العام والخاص إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص)، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى أن هذا الموضوع من المواضيع المهمة المطروحة في ساحة المعاملات المالية المعاصرة،

قرر ما يلي:

أولاً: أنه لا يجوز بيع الدين المؤجل من غير المدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعاً. ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل. ثانياً: التأكيد على قرار المجمع رقم 60(6/11) بشأن السندات في دورة مؤتمره السادس بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 17 - 23 شعبان 1410هـ الموافق 14 - 20 آذار (مارس) 1990م. وعلى الفقرة (ثالثاً) من قرار المجمع رقم 64(7/2) بشأن حسم (خصم) الأوراق التجارية، في دورة مؤتمره السابع بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 7-12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 9 - 14 مايو 1992م.

ثالثاً: استعرض المجمع صوراً أخرى لبيع الدين ورأى تأجيل البت فيها لمزيد من البحث، والطلب من الأمانة العامة تشكيل لجنة

على تأليه العقل، ورفض الغيب، وإنكار الوحي، وهدم كل موروث يتعلق بالمعتقدات والقيم والأخلاق، وأن أهم خصائصها عند أصحابها: • الاعتماد المطلق على العقل، والاقتصار على معطيات العلم التجريبي بعيداً عن العقيدة الإسلامية الصحيحة.

• الفصل التام بين الدين وسائر المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والخيرية. وبذلك تلتقي مع العلمانية.

قرر ما يلي:

أولاً: الحداثة بالمفهوم المنوه به مذهب إلحادي يأباه الله ورسوله والمؤمنون لمناقضته الإسلام في أصوله ومبادئه، مهما تلبست بمظهر الغيرة على الإسلام ودعوى تجديده.

ثانياً: إن في قواعد الإسلام وخصائص شريعته ما يفي بحاجة البشرية في كل زمان ومكان من حيث ابتنائها على ثوابت يقينية لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا بدوام وجودها، ومتغيرات تكفل التقدم والتطور، وتستوعب كل جديد صالح من خلال الاجتهاد المنضبط المعتمد على مصادر التشريع المتنوعة.

التوصيات:

ويوصي المجمع بما يلي:

أ- أن تهتم منظمة المؤتمر الإسلامي بتكوين لجنة من المفكرين المسلمين لرصد ظاهرة الحداثة، ونتائجها، ودراستها دراسة علمية موضوعية شاملة لتنبه إلى ما قد تشتمل عليه من زيف، لحماية الناشئة من أبناء الأمة الإسلامية من الآثار الخطرة.

ب- على ولاية أمر المسلمين صد أساليب الحداثة عن المسلمين وبلادهم، وأخذ التدابير اللازمة لوقايتهم منها.

والله الموافق؛؛

الدين عن الحياة، وإنما يوجب أن تصدر جميع الأحكام منه، وصيغ الحياة العملية الفعلية بصيغة الإسلام، سواء في السياسة أو الاقتصاد، أو الاجتماع، أو التربية، أو الإعلام وغيرها.

التوصيات:

يوصي المجمع بما يلي:

أ- على ولاية أمر المسلمين صد أساليب العلمانية عن المسلمين وعن بلادهم، وأخذ التدابير اللازمة لوقايتهم منها.

ب- على العلماء نشر جهودهم الدعوية بكشف العلمانية، والتحذير منها.

ج- وضع خطة تربوية إسلامية شاملة في المدارس والجامعات، ومراكز البحوث وشبكات المعلومات من أجل صياغة واحدة، وخطاب تربوي واحد، وضرورة الاهتمام بإحياء رسالة المسجد، والعناية بالخطابة والوعظ والإرشاد، وتأهيل القائمين عليها تأهيلاً يستجيب لمقتضيات العصر، والرد على الشبهات، والحفاظ على مقاصد الشريعة الغراء.

والله الموافق؛؛

قرار رقم: 100(11/3) بشأن الإسلام في مواجهة الحداثة الشاملة

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م،

بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (الإسلام في مواجهة الحداثة الشاملة)، وفي ضوء المناقشات التي وجهت الأنظار إلى خطورة هذا الموضوع، وكشفت وأوضحت حقيقة الحداثة بأنها مذهب فكري جديد، يقوم

لدراسة هذه الصور واقتراح البدائل المشروعة لبيع الدين ليعرض الموضوع ثانية على المجمع في دورة لاحقة.

والله أعلم؛

قرار رقم: 102(11/5) بشأن الاتجار في العملات

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (الاتجار في العملات)، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: التأكيد على قرارات المجمع رقم 21(3/9) بشأن النقود الورقية وتغيير قيمة العملة، ورقم 63(7/1) بشأن الأسواق المالية الفقرة ثالثاً: التعامل بالسلع والعملات والمؤشرات في الأسواق المنظمة رقم (2) التعامل بالعملات، ورقم 53(6/4) بشأن القبض، الفقرة ثانياً: (-1ج).

ثانياً: لا يجوز شرعاً البيع الآجل للعملات، ولا تجوز المواعدة على الصرف فيها. وهذا بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

ثالثاً: إن الربا والاتجار في العملات والصرف دون التزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من أهم أسباب الأزمات والتقلبات الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات بعض الدول. التوصيات:

ويوصي المجمع بما يلي:

- وجوب الرقابة الشرعية على الأسواق المالية، وإلزامها بما ينظم أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية في العملات وغيرها، لأن هذه الأحكام هي صمام الأمان من

الكوارث الاقتصادية.

والله الموفق؛

قرار رقم: 103(11/6) بشأن عقد الصيانة

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (عقد الصيانة)، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: عقد الصيانة هو عقد مستحدث مستقل تنطبق عليه الأحكام العامة للعقود. ويختلف تكييفه وحكمه باختلاف صورته، وهو في حقيقته عقد معاوضة يترتب عليه التزام طرف بفحص وإصلاح ما تحتاجه آلة أو أي شيء آخر من إصلاحات دورية أو طارئة لمدة معلومة في مقابل عوض معلوم. وقد يلتزم فيه الصائن بالعمل وحده أو بالعمل والمواد. ثانياً: عقد الصيانة له صور كثيرة،

منها ما تبين حكمه، وهي:

1- عقد صيانة غير مقترن بعقد آخر يلتزم فيه الصائن بتقديم العمل فقط، أو مع تقديم مواد يسيرة لا يعتبر العاقدان لها حساباً في العادة.

هذا العقد يكيف على أنه عقد إجارة على عمل، وهو عقد جائز شرعاً، بشرط أن يكون العمل معلوماً والأجر معلوماً.

2- عقد صيانة غير مقترن بعقد آخر يلتزم فيه الصائن بتقديم العمل، ويلتزم المالك بتقديم المواد. تكييف هذه الصورة وحكمها كالصورة الأولى.

3- الصيانة المشروطة في عقد البيع

على البائع لمدة معلومة. هذا عقد اجتمع فيه بيع وشرط، وهو جائز سواء أكانت الصيانة من غير تقديم المواد أم مع تقديمها. 4- الصيانة المشروطة في عقد الإجارة على المؤجر أو المستأجر.

هذا عقد اجتمع فيه إجارة وشرط، وحكم هذه الصورة أن الصيانة إذا كانت من النوع الذي يتوقف عليه استيفاء المنفعة فإنها تلزم مالك العين المؤجرة من غير شرط، ولا يجوز اشتراطها على المستأجر، أما الصيانة التي لا يتوقف عليها استيفاء المنفعة، فيجوز اشتراطها على أي من المؤجر أو المستأجر إذا عينت تعييناً نافياً للجهالة.

وهناك صور أخرى يرى المجمع إرجاءها لمزيد من البحث والدراسة. ثالثاً: يشترط في جميع الصور أن تعين الصيانة تعييناً نافياً للجهالة المؤدية إلى النزاع، وكذلك تبين المواد إذا كانت على الصائن، كما يشترط تحديد الأجرة في جميع الحالات.

والله أعلم؛

قرار رقم: 104 (11/7) بشأن سبل الاستفادة من النوازل (الفتاوى)

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (سبل الاستفادة من النوازل)، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

(1) الاستفادة من تراث الفتاوى الفقهية (النوازل) بمختلف أنواعها لإيجاد حلول للمستجدات المعاصرة سواء فيما يتعلق بمناهج الفتوى في

نافذة على قرارات المجمع

والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الإسكندرية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في الفترة من 23-25 جمادى الآخرة 1419هـ الموافق 13-15 أكتوبر 1998 بدولة الكويت،

قرر المجمع ما يلي:
تأجيل إصدار قرار في موضوع الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري الجيني لمزيد من البحث والدراسة.
والله الموفق؛؛

قرار رقم: 106 (11/9) بشأن ندوة الخبراء حول دور المرأة في تنمية المجتمع الإسلامي

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد التداول في الموضوع وأخذ الرأي فيه،

قرر ما يلي:
تأجيل النظر لإصدار قرار في موضوع (ندوة الخبراء حول دور المرأة في تنمية المجتمع) لمزيد من الدراسة وشكل لهذا الغرض لجنة من فضيلة الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد رئيس مجلس المجمع، وفضيلة الشيخ محمد تقي العثماني على أن يرفع تقريرها للعرض على الدورة القادمة للمجمع.
والله الموفق؛؛

الفتاوى وتنسيقها وتوحيدها في العالم الإسلامي.
(3) الاقتصار في الاستفتاء على المتصفين بالعلم والورع ومراقبة الله عز وجل.
(4) مراعاة المتصدرين للفتيا لضوابط الإفتاء التي بينها العلماء، وبخاصة ما يلي:

أ- الالتزام بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأدلة الشرعية، والتزام قواعد الاستدلال والاستنباط.
ب- الاهتمام بترتيب الأولويات في جلب المصالح ودرء المفاسد.
ج- مراعاة فقه الواقع والأعراف ومتغيرات البيئات والظروف الزمانية التي لا تصادم أصلاً شرعياً.
د- مواكبة أحوال التطور الحضاري الذي يجمع بين المصلحة المعتمدة والالتزام بالأحكام الشرعية.
والله الموفق؛؛

قرار رقم: 105 (11/8) بشأن الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري الجيني

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ الموافق 14-19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1998م، بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص الموضوع المذكور أعلاه والاطلاع على قرارات وتوصيات الندوة الطبية الفقهية الحادية عشرة التي عقدت بين مجمع الفقه الإسلامي بجدة

ضوء ضوابط الاجتهاد والاستنباط والتخريج والقواعد الفقهية، أو فيما يتعلق بالفروع الفقهية التي سبق للفقهاء أن عالجوا نظائر لها في التطبيقات العملية في عصورهم.
(2) تحقيق أهم كتب الفتاوى، وإحياء الكتب الفقهية المساعدة مثل كتاب (التنبيهات على المدونة) للقاضي عياض، وبرنامج الشيخ عظوم، وفتاوى الإمام الغزالي، وتقويم النظر لابن الدهان، وكتب العمل في المذهب المالكي وعواصمه العلمية كفاس والقيروان وقرطبة ومعروضات أبي السعود وغيرها من الكتب التي تكون طريقاً لإبراز حيوية الفقه.
(3) إعداد كتاب مفصل يبين أصول الإفتاء ومناهج المفتين ومصطلحات المذاهب الفقهية المختلفة، وطرق الترجيح والتخريج المقررة في كل مذهب، بما في ذلك جمع ما جرى به العمل في المذهب المالكي وغيره ونشر كتاب (المدخل إلى فقه النوازل) لرئيس المجمع.
(4) إدراج بقية كتب الفتاوى في خطة معلمة القواعد الفقهية للوصول إلى القواعد التي بنيت عليها الفتاوى ولم تشتمل عليها المدونات الفقهية.

ويوصي المجمع بما يلي:
(1) الحذر من الفتاوى التي لا تستند إلى أصل شرعي ولا تعتمد على أدلة معتبرة شرعاً، وإنما تستند على مصلحة موهومة ملغاة شرعاً نابعة من الأهواء والتأثر بالظروف والأحوال والأعراف المخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة ومقاصدها.
(2) دعوة القائمين بالإفتاء من علماء وهيئات ولجان إلى أخذ قرارات وتوصيات المجمع الفقهية بعين الاعتبار، سعياً إلى ضبط



لمزيد من المعلومات يرجى التفضل بالتواصل معنا على العنوان
المملكة العربية السعودية ص.ب. 13719 جدة 21414
هاتف: 96900347 / 6900346 / 2575662 / 6980518 (+96612)
فاكس: 6900347 (+966612)

تصميم:
أ. سعد السمار

تصوير:
أ. أمجد المنسي

إدارة التحرير:
د. عبدالفتاح أبنعوف
أ. محمد وليد الإدريسي
أ. وليد مبارك الحضرمي

المشرف العام:
أ.د. قطب مصطفى ساتو
الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي